الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

19 **ذو القعدة** 1441 – 09 **يوليو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان" تسجل 2094 زيارة للسجون ودور التوقيف

المصدر: جريدة مكة الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
https://makkahnewspaper.com/article/1515004

الهيئة خلال زيارة سابقة لأحد السجون (مكة(

سجلت هيئة حقوق الإنسان 2094 زيارة للسجون ودور التوقيف في جميع مناطق المملكة خلال عام 1440-1441هـ للتأكد من حصول الموقوفين أو المحكوم عليهم على جميع حقوقهم المكفولة لهم نظاما.

وأكدت المتحدث باسم الهيئة نورة الحقباني في بيانها أمس ما تشهده الجهات التي زارتها من تقدم في مجال التعاملات الالكترونية والحد من التعامل الورقي، مشيرة في هذا الصدد إلى ضرورة زيادة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وإيجاد آلية تقنية متقدمة تسهم في سرعة الإجراءات.

وشددت على ضرورة استكمال إنشاء المباني المعتمدة لبعض هذه الجهات واعتماد إنشاء مبان جديدة وفق معايير ومواصفات مرتبطة بفئة نزلائها أو مستفيديها، وكذلك الخدمات المقدمة فيها، موضحة أن الهيئة رصدت خلال زياراتها الرقابية عددا من الملاحظات تعمل مع الجهات ذات العلاقة على معالجتها.

وأوضحت الحقباني أن الهيئة نفذت أيضا 414 زيارة للجهات الحكومية الأخرى في مختلف المناطق، للكشف عن التجاوزات المخالفة التي تشكل انتهاكا للحقوق، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.

وأضافت: تنوعت الجهات التي تمت زيارتها، حيث نفذت 259 زيارة لدور الإيواء والمؤسسات الاجتماعية، و117 زيارة للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، و20 زيارة للمؤسسات التعليمية، إضافة إلى عدد من الزيارات للجهات الأخرى المختلفة.

الزيارات شملت:

614زيارة للسجون العامة
557زيارة للسجون الأمنية
835زيارة لدور التوقيف المختلفة
39زيارة لمؤسسات رعاية الفتيات
49زيارة لدور الملاحظة الاجتماعية

المادة 23 تفتح الطريق لتعديل أنظمة مكافحة جريمة التحرش وجرائم الاتجار بالأشخاص

هيئة الشورى تحيل تقرير مقترح تعديل نظام تبادل المنافع للمناقشة تحت قبة المجلس

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1830735

قررت الهيئة العامة لمجلس الشورى في اجتماع عقدته "عن بعد" برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام مكافحة جريمة التحرش، على جدول أعمال المجلس لمناقشته في جلساته القادمة، والمقدم من قبل أعضاء المجلس الدكتور أيوب الجربوع، والدكتورة سامية بخاري، وعضو المجلس السابق الدكتور عبدالله أنصاري، استناداً إلى المادة (23) من نظام مجلس الشورى.

كما وافقت الهيئة العامة في اجتماعها الذي شارك فيه مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، والأمين العام بالمجلس محمد المطيري، ورؤساء اللجان المتخصصة في المجلس، على إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل الفقرة الثانية من المادة 26، من نظام العمل على جدول أعمال المجلس، وأقرت الهيئة إحالة تقرير اللجنة الخاصة إلى المجلس والمتعلق بدراسة مقترح مشروع نظام مكافحة العنوسة والطلاق، والمقدم من عضوي المجلس الأمير الدكتور خالد آل سعود، والدكتور خالد العقيل استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

ويأتي ذلك تفعيلا من المجلس لدور أعضائه التشريعي والتنظيمي باقتراح أنظمة جديدة وتعديل الأنظمة النافذة، إنفاذاً للمادة (23) من نظام مجلس الشورى التي تمنح المجلس صلاحية اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس والرفع عما يقرره المجلس إلى خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - لاتخاذ ما يراه حيالها، وقد استعرضت الهيئة خلال اجتماعها عددًا من التقارير التي رُفعت من قبل اللجان المتخصصة في المجلس بعد أن أنهت اللجان دراستها بشأنها، وتضمنت هذه التقارير تقارير الأداء السنوية للأجهزة والجهات الحكومية، وعددًا من مشروعات مقترحة لتعديل أنظمة نافذة وفقًا للمادة (23) من نظام المجلس، حيث أقرت الهيئة العامة إحالتها إلى جدول أعمال المجلس لطرحها للمناقشة تحت قبة المجلس خلال الفترة القادمة.

ووافقت الهيئة العامة في اجتماعها على إحالة تقريرين من لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع مقترح نظام تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، والمقدم من قبل أعضاء المجلس الأمير الدكتور خالد آل سعود والدكتور عبدالله المنيف، والدكتور عبدالله الجغيمان، استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس، ومقترح لتعديل الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي، المقدم من عدد من أعضاء المجلس، استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس، كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروعين لمقترحي تعديل الفقرة السادسة من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية.

ووافقت الهيئة على إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن مقترح مشروع إضافة فقرة (2) للمادة الخامسة من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والمقدم من عضو المجلس السابق الدكتور عبدالله أنصاري، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن تعديل نظام المرافعات الشرعية بإضافة مادة تقضي بانتهاء الولاية على القاصر سنًا ببلوغ سن (الثامنة عشرة) ما لم تحكم المحكمة باستمرارها عليه، لإدراجها ضمن جدول أعمال المجلس، كما قررت الهيئة العامة خلال اجتماعها الذي عقد "عن بعد" إحالة عدد من تقارير اللجان المتخصصة المتعلقة بتقارير الأداء السنوية لعدد من الأجهزة والجهات الحكومية إلى جدول أعمال المجلس لمناقشتها أمام المجلس في الفترة القادمة، حيث تضمن

إحالة تقرير من لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار للعام المالي 1440/ 1441هـ، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة للعام المالي 1439/ 1440هـ، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم والتدريب للعام المالي 1440/ 1441هـ، وتقارير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للموانئ للعام المالي 1440/ 1441هـ، والتقرير السنوي للهيئة العامة للنقل للعام المالي 1440/ 1441هـ، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1440/ 1441هـ.

كما شملت التقارير التي بتت الهيئة في إحالتها لجدول أعمال المجلس للمناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي 1440/ 1441هـ، وتقريري اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية للعام المالي 1440/ 1441هـ، والتقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1440/ 1441هـ.

وقد أدرجت الهيئة على جدول أعمال المجلس خلال الاجتماع عددًا من تقارير لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدد من المجالات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العدل: "نظام التوثيق" الجديد يعزز الأمن العقاري بعض الاختصاصات من المحاكم إلى كتابات العدل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692412

المدينة - الرياض

قال وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، إن نظام التوثيق الذي وافق مجلس الوزراء عليه أمس الأول سيعزز الأمن العقاري، مما سيرفع كفاءة التوثيق العدلي وموثوقية الوثائق الصادرة من المخول لهم بإجراء عملية التوثيق سواءً كانوا كتّاب عدل أو موثقين مرخصين أو مأذونين وسيشمل الشروط اللازم توفرها فيهم ويحدد اختصاصاتهم وإجراءات عملهم ومراقبة مخرجاتهم وعقوبات المخالفين منهم.

وبيّن أن نظام التوثيق هو نقل بعض الاختصاصات الجديدة من المحاكم إلى كتابات العدل مثل توثيق الزواج والطلاق وتوثيق اتفاق ذوي الشأن على الحضانة أو النفقة أو الزيارة والصلح وغير ذلك، مما يسهم في عدم إشغال القضاء بمهام ليس فيها عنصر المنازعة، حيث إن مهمة المحاكم هي الفصل في المنازعات حسب النظام الأساسي للحكم.

وأضاف: إن نظام التوثيق سيدعم من «العدالة الوقائية» وهو توجه مهم تسعى وزارة العدل لترسيخه، مما يسهم في تقليل المنازعات وتدفق الدعاوى، ورفع كفاءة العقود والإقرارات، ويعزز من سرعة إعادة الحق عبر قضاء التنفيذ دون الحاجة لإقامة دعوى أمام قضاء الموضوع. وقال إن المملكة مستمرة ولله الحمد بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - في التطور الشامل على الأصعدة كافة، ومن ذلك التطورات التشريعية التي نشهدها يوماً بعد يوم، بما يدعم التحولات الإيجابية الكبيرة وتحسين البيئة الاستثمارية وفق رؤية المملكة 2030.

الشورى يدرس إنهاء الولاية على القاصر ببلوغ الـ 18 يبحث تعديلات 6 أنظمة ومشروع نظام مكافحة العنوسة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692404

واس - الرياض

قررت الهيئة العامة لمجلس الشورى في اجتماع عقدته «عن بعد» برئاسة رئيس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ، إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام مكافحة جريمة التحرش، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل (الفقرة الثانية) من المادة (السادسة والعشرين)، من نظام العمل، وتقرير اللجنة الخاصة المتعلق بدراسة مقترح مشروع نظام مكافحة العنوسة والطلاق، إلى

جدول أعمال المجلس لمناقشتها في جلساته القادمة. ووافقت الهيئة على إحالة تقرير لجنة حقوق الانسان والهيئات الرقابية، بشأن مقترح مشروع إضافة فقرة (2) للمادة الخامسة من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، و تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن تعديل نظام المرافعات الشرعية بإضافة مادة تقضي بانتهاء الولاية على القاصر سنًا ببلوغ سن (الثامنة عشرة) ما لم تحكم المحكمة باستمرارها عليه.
ووافقت الهيئة العامة في اجتماعها على إحالة تقريرين من لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع مقترح نظام تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، ومقترح لتعديل الفقرة (2) من المادة الثانية عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروعين لمقترحي تعديل الفقرة (6) من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري، والتأمينات الاجتماعية.
كما تمت إحالة تقارير اللجان المختصة حول التقارير السنوية لتسع جهات حكومية.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حساب المواطن يودع 1.7 مليار ريال لمستفيدي يوليو .. والإجمالي 76.8 مليار ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/09/article_1870591.html

" الاقتصادية" من الرياض
أودع برنامج حساب المواطن اليوم 1.7 مليار ريال مخصص دعم شهر يوليو للمستفيدين المكتملة طلباتهم حيث بلغ عدد المستفيدين المستوفين لمعايير الاستحقاق في الدفعة 32حوالي 10.7 مليون مستفيد وتابع وبلغ إجمالي التعويضات المدفوعة بأثر رجعي عن الدفعة السابقة 18.6 مليون ريال ليصبح إجمالي ما دفعه البرنامج للمستفيدين منذ انطلاقته أكثر من 76.8 مليار ريال منها 521 مليون ريال تعويضات عن دفعات سابقة.
وأشار سلطان القحطاني المتحدث الرسمي لبرنامج حساب المواطن أنه بإمكان من لم يستوفي شرط الأهلية من الأفراد المستقلين الاعتراض خلال مدة 90 يوما لإثبات استقلاليتهم وذلك برفع أحد الإثباتات التالية (عقد موحد من شبكة إيجار - صك ملكية السكن - مشهد إثبات سكن جامعي أو أحد المعاهد أو الكليات العسكرية) على أن يكون المستند باسمه وذلك كشرط أساسي لضمان الأهلية.
وأبان أن لكل فرد مستقل غير مؤهل ولديه ما يثبت استقلاليته برفع إحدى تلك المستندات على بوابة البرنامج عبر زيارة)حساب المواطن (فيما أتاح البرنامج إمكانية استفادة المستقلين غير المؤهلين ممن لم يثبتوا استقلاليتهم بالانضمام للبرنامج بإضافتهم كتابعين لرب الأسرة إذا كان مستفيدا رئيسيا من البرنامج ويقصد برنامج حساب المواطن بالفرد المستقل (الفرد الغير متزوج "ذكر أو أنثى" ويشمل "الأعزب الأرمل والمطلق" وليس لديه تابعين أو معالين ويشترط إثبات استقلالية المسكن إذا كان عمره 18 سنة فما فوق.(
وبين سلطان القحطاني أن 78 في المائة من المستفيدين تحصلوا على الدعم في هذه الدفعة وبلغ متوسط دعم الأسرة الواحدة 930 ريال فيما بلغ عدد أرباب الأسر 2.1 مليون رب أسرة مشكلين ما نسبته 95 في المائة بينما بلغ عدد التابعين أكثر من 8.4 مليون مستفيد وبلغ عدد المستقلين المستوفين لمعايير الاستحقاق أكثر من 107 ألف مستفيد مشكلين 5 في المائة من إجمالي المستفيدين الرئيسيين.
وأشار المتحدث الرسمي لبرنامج حساب المواطن أن نسبة أرباب الأسر بلغ 92 في المائة أما ربَات الأسر فقد بلغت نسبتهن 8 في المائة بينما بلغت نسبة الإناث المستقلات 30 في المائة وشكل الذكور المستقلين 70 في المائة. موضحا أن 86 في المائة من إجمالي المستقلين تحصلوا على الاستحقاق الكامل فيما حصل 14 في المائة على الاستحقاق الجزئي والأدنى.

تمديد المبادرات الحكومية والأثر الاقتصادي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1830764

طلعت حافظ

حرصاً من حكومة المملكة العربية السعودية على استمرارية وتيرة أعمال القطاع الخاص بشكلٍ منتظم، بما في ذلك استقرار النمو الاقتصادي في المملكة في ظل استمرار تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد، أمر خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله- بتمديد عدد من المبادرات الحكومية التي أعلنت منذ بداية الجائحة، لمدة إضافية بغرض تحقيق الاستفادة الكاملة منها.

تمديد المبادرات يهدف إلى التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن التداعيات السلبية للفيروس على الأفراد ومنشآت القطاع الخاص والمستثمرين، بما ذلك الاقتصاد الوطني، سيما حين النظر، إلى ما أحدثته الجائحة تقريباً من شلل كامل للاقتصاد ولقطاع المال والأعمال في المملكة وبغيرها من دول العالم.

شمل قرار التمديد للعديد من المبادرات المهمة، التي من بنيها على سبيل المثال لا الحصر؛ دعم العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص الأكثر والأقل تأثراً (الأكثر تأثراً بنسبة 70 % من عدد السعوديين العاملين بالمنشأة، وبنسبة 50 % للمنشآت الأقل تأثراً) بتداعيات الفيروس عبر نظام (ساند)، تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة ثلاثين يومًا مقابل تقديم ضمان بنكي، سداد ضريبة القيمة المضافة عبر الجمارك لتكون من خلال الإقرار، تمديد مدة مبادرة "تأجيل تنفيذ إجراءات إيقاف الخدمات والحجز على الأموال للمكلفين غير الملتزمين بسداد الضريبة والزكاة في الموعد النظامي" (شهرين) إضافيين من تاريخ انتهائها وتكون فقط للمنشآت التي تعثرت عن سداد مستحقات الضريبة والزكاة التي حل موعد دفعها خلال فترة الجائحة وذلك بداية من شهر مارس 2020، وأخيراً تعجيل سداد طلبات الاسترداد لضريبة القيمة المضافة والفحص لاحقًا.

دون أدنى شك أن هذا التمديد، وبالذات للقرارات الداعمة للقطاع الخاص وللأفراد والمستثمرين أتت في وقتها، سيما وأنها تزامنت مع قرار الحكومة بعودة الحياة الاقتصادية والأنشطة التجارية إلى طبيعتها بعد توقف بين كلي وجزئي لعدة أشهر، مما سيسهم في التخفيف من الأعباء المالية على المستفيدين، وبالذات وأن قرارات الدعم تنوعت، بين قرارات دعم مالي مباشر، كالدعم الذي يوفره نظام "ساند"، ودعم غير مباشر متمثل في تأجيل لمستحقات الدولة على القطاع الخاص.

عودة حزم الدعم سواء المباشر منها أو غير المباشر يتوقع لها أن تسهم بفعالية في دعم التدفقات النقدية للشركات بالقطاع الخاص، وبالذات الشركات والمنشآت الأكثر تأثراً بالجائحة، والتي من بينها عدد كبير لا بأس به من المنشآت والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

آخراً وليس أخيراً، إن تمديد قرارات الدعم يعد امتداداً موفقاً ومكملاً لقرارات ومبادرات حكومية أطلقت في وقتٍ سابق، وبالتحديد منذ بداية تداعيات الأزمة والتي وصل مجموعها إلى 142 مبادرة، بقيمة تجاوزت 214 مليار ريال، هذا بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 47 مليار لدعم القطاع الصحي لمواجهة الفيروس للحد من انتشاره، وما أعلنت عنه مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" في وقت سابق من حزم دعم لسيولة البنوك وشركات التمويل، والتي استفاد منها العملاء من الأفراد والشركات بقيمة تجاوزت 100 مليار ريال.

إن الدعم السخي للحكومة السعودية للقطاع الخاص وللأفراد وللمستثمرين، ستكون بإذن الله بمثابة طوق نجاة للاقتصاد الوطني ولقطاع المال والأعمال، بمن في ذلك الأفراد والمستثمرون في ظل ظروف عصيبة غير مسبوقة في العصر الحديث تمر فيها اقتصادات العالم بأسره دون تمييز أو استثناء.

خبر يقض مضجع الفاسدين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692426

إبراهيم محمد باداود

من تعريفات الفساد أنه إساءة استخدام السلطة، والفساد كالسرطان ما لم يتم محاربته واستئصاله فسيستشري في الجسد ويقضي عليه، والفاسد مثل المريض المصاب بمرض معدٍ فما لم يتم معالجته فسيقوم في كثير من الأحيان بنقل العدوى إلى الأشخاص الآخرين، وكما أن للسرطان أشكالًا مختلفة فإن للفساد أشكالًا وهيئات مختلفة كالثراء السريع والواسطات وغسل الأموال والهدايا وغيرها من أنواع الفساد المختلفة.

منذ تأسيس اللجنة العليا لمكافحة الفساد والتي تم تشكيلها بأمر ملكي كريم برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في الرابع من نوفمبر من عام 2017 وملف مكافحة الفساد أخذ منحى آخر وشهد نقلة نوعية متطورة في مفهوم مكافحة الفساد وأكد تلك النقلة مقولة ولي العهد - يحفظه الله- (لن ينجو أي شخص كائناً من كان تورط بقضية فساد سواء أمير أو وزير) وما تبعها من إنجازات متعددة في هذا المجال ليس فقط فيما تم استعادته من أموال للخزينة العامة للدولة بل وفيما حققته المملكة أيضاً على مستوى عالمي في مؤشر مدركات الفساد مما يعكس حرص الدولة على القضاء على الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للوطن.

مؤخراً صرح مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد أن الهيئة باشرت 105 قضايا جنائية خلال الفترة الماضية وتضمن التصريح استعراض أبرز 14 قضية متنوعة منها قضية رشوة عدد من الموظفين في الشركة السعودية للكهرباء وقضية إيقاف عضو هيئة التدريس بإحدى الجامعات لقيامه بطلب مبالغ مالية من عدد من الشركات التشغيلية بالجامعة في حين كانت هناك قضية تتعلق بإحدى شركات تقييم العقار المعتمدة من وزارة الإسكان وقضية أخرى مرتبطة بطبيب بوزارة الصحة لقيامه أثناء تكليفه بالإشراف على محاجر صحية لحالات مصابة بفايروس كورونا بالتلاعب ومخالفة الأنظمة الوقائية وقضية بخصوص إيقاف موظف بوزارة التعليم وأخرى تتعلق بضابط برتبة عميد بشرطة إحدى المناطق لقيامه باستغلال نفوذه الوظيفي وقضايا أخرى مختلفة منها ماهو مرتبط بأحد رجال الأعمال وأخرى مرتبطة بالهيئة العامة للجمارك وأحد منسوبي وزارة الداخلية والنيابة العامة ووزارة الإعلام والشؤون البلدية.

التنوع في القضايا الذي تضمنه الخبر والتفاصيل التي وردت في القضايا من شأنه أن يؤكد أن الحرب على الفساد مستمرة وأن مثل هذا الخبر سيقض مضاجع الفاسدين أينما كانوا فالقضايا لا تتعلق بجهة واحدة وليست مرتبطة بشأن واحد بل هي متعددة ومتنوعة وتؤكد تعاون جميع الجهات الحكومية لمكافحة هذا السرطان وتعزيز كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز والقضاء على منابع الفساد لديها.

كاريكاتير

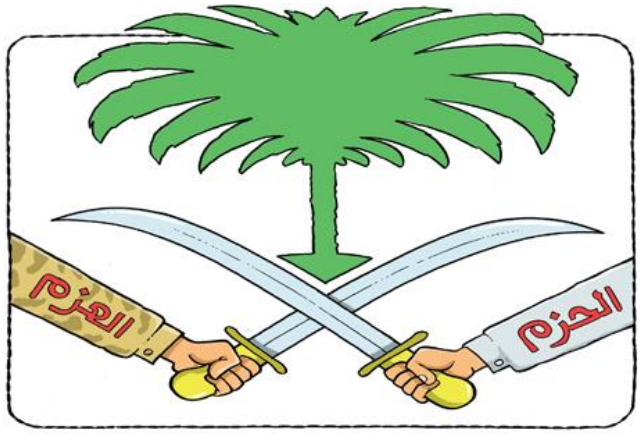	المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م https://www.al-jazirah.com/2020/20200709/cr4.htm
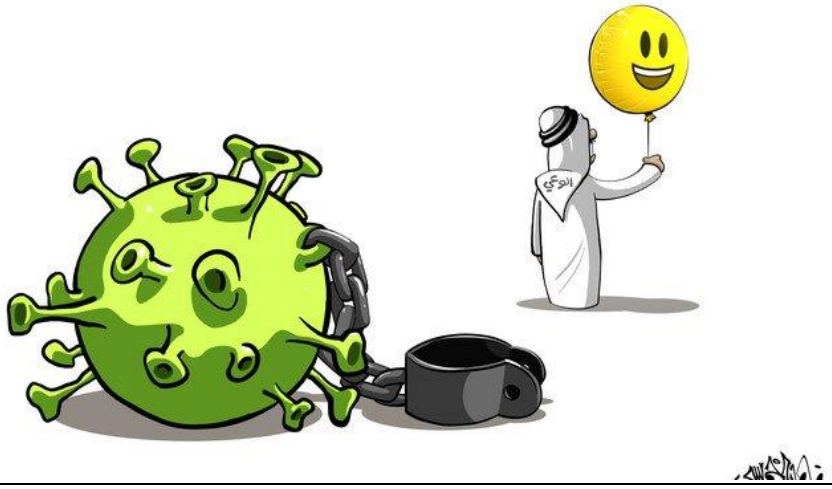	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 ذو القعدة 1441هـ - 09 يوليو 2020م https://www.aleqt.com/